|  |  |
| --- | --- |
| **مؤتمر المندوبين المفوضين (PP-18)دبي، 29 أكتوبر - 16 نوفمبر 2018** |  |
|  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | **التصويب 1للوثيقة 55(Add.3)-A** |
|  | **28 أكتوبر 2018** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
|  |
| إدارات الاتحاد الإفريقي للاتصالات |
| مقترحات إفريقية مشتركة بشأن أعمال المؤتمر |
|  |
|  |

يرجى الاستعاضة عن المقترح **AFCP/55A3/10** - مشروع قرار جديد [AFCP-4] - بالنص المرفق.

ADD AFCP/55A3/10#48546

مشـروع قـرار جديـد [AFCP-4]

**استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لسدّ فجوة الشمول المالي**

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للات‍حاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكّر

 *أ )* بأن الشمول المالي من العوامل الأساسية للحد من الفقر وتعزيز الرخاء، ويوجد عالمياً ما يصل إلى ملياري شخص من المحرومين من الحصول على الخدمات المالية الرسمية وأكثر من %50 من البالغين في أفقر الأسر الذين لا يستفيدون من الخدمات المصرفية؛

*ب)* بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما تكنولوجيات الهواتف المتنقلة، هو إحدى الطرق لسد فجوة الشمول المالي؛

*ج)* بأهداف الاتحاد التي تشمل تعزيز التعاون بين الأعضاء تحقيقاً لانسجام تنمية الاتصالات وتبادل أفضل الممارسات وتمكيناً من تقديم الخدمات بأقل تكلفة ممكنة؛

*د )* بقرار مجلس الاتحاد 1353 (جنيف، 2012) الذي يعترف بأن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي عناصر أساسية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة، ويكلف الأمين العام، بالتعاون مع مديري المكاتب، بتحديد الأنشطة الجديدة التي ينبغي أن يضطلع بها الاتحاد لدعم البلدان النامية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ه )* بالقـرار 89 (الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لسدّ فجوة الشمول المالي،

وإذ يدرك

*أ )* الدراسات والعمل الجاري في دراسة الخدمات المالية المتنقلة في لجنتي الدراسات 3 و12 لقطاع تقييس الاتصالات، وخصوصاً المسألة 12/3 والمسألة 13/12؛

*ﺏ)* أن أكثر من نصف البالغين في أفقر 40 في المائة من الأسر في البلدان النامية[[1]](#footnote-1)، وفقاً لدراسة (Global Findex)، ما زالوا بدون حسابات في عام 2014 [وعلاوةً على ذلك، لا تضيق الفجوة كثيراً بين الجنسين في امتلاك الحسابات المصرفية: ففي عام 2011، كان لدى 47 في المائة من النساء و54 في المائة من الرجال حساب؛ وفي عام 2014، كان لدى 58 في المائة من النساء حساب، بالمقارنة مع 65 في المائة من الرجال، في حين أن الفجوة بين الجنسين على المستوى الإقليمي هي الأوسع في جنوب آسيا، حيث لدى 37 في المائة من النساء حساب مقارنةً بنسبة 55 في المائة من الرجال؛]

*ج)* تشكيل الفريق المتخصص لقطاع تقييس الاتصالات المعني بالخدمات المالية الرقمية (FG DFS) الذي أنشأه الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات في اجتماعه الذي عُقد في جنيف، من 17 إلى 20 يونيو 2014، والذي تركز ولايته على الابتكارات في عمليات الدفع وتوفير الخدمات المالية عبر التكنولوجيات المتنقلة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء؛

*د )* تقرير لجنة الدراسات 3 لقطاع تقييس الاتصالات بشأن مسرد مصطلحات الخدمات المالية الرقمية (2018)؛

*ه )* تشكيل الفريق المتخصص لقطاع تقييس الاتصالات المعني بالعملة الرسمية الرقمية (FG-DFC) الذي أنشأه الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات في اجتماعه الذي عُقد في جنيف عام 2017، والذي تركز ولايته على دراسة التأثير الاقتصادي والنظام الإيكولوجي والمقتضيات التنظيمية للعملة الرسمية الرقمية؛

*و )* المبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI)، وهي مبادرة تعاونية بين مجموعة البنك الدولي، ومؤسسة BMGF، ولجنة المدفوعات والبنى التحتية للسوق (CPMI)، والاتحاد الدولي للاتصالات، وتنطوي على مشاركة واسعة من شركاء من القطاعين العام والخاص في أنشطتها؛

*ز )* العمل الذي قامت به لجنة الدراسات 2 لقطاع تقييس الاتصالات في مجال الأنشطة المالية عبر الاتصالات خلال فترة الدراسة الأخيرة؛

*ح)* العمل الذي قام به قطاع التنمية من خلال لجنة الدراسات 2 بشأن مسألة الخدمات المالية الرقمية؛

*ط)* العمل الجاري في قطاع التنمية من خلال المبادرة الإقليمية للدول العربية بشأن الشمول المالي الرقمي لدعم وتمكين النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية واستخدامها، باستخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتحقيق مستويات عالية من الشمول المالي الرقمي؛

*ي)* الأنشطة التي تدار من خلال المبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI)،

وإذ يضع في اعتباره

 *أ )* أن مسألة الحصول على الخدمات المالية هي من الشواغل العالمية وتتطلب تعاوناً على الصعيد العالمي؛

*ب)* القرار 70/1 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 25 سبتمبر 2015 بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي يعترف بأنه ينطلق من الأهداف الإنمائية للألفية ويسعى إلى النهوض بما لم يكتمل من أعمالها، ويشدد على أهمية تنفيذ هذه الخطة الطموحة التي تضع القضاء على الفقر في صميمها وترمي إلى تعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛

*ج)* أن هذه الخطة الجديدة تتضمن التعهد *بعدة أمور* من بينها اعتماد وتنفيذ سياسات ترمي إلى زيادة الشمول المالي وإدماجه بالتالي في عدة أهداف مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ووسائل تنفيذها؛

*د )* ضرورة التعاون وتبادل أفضل الممارسات بين الهيئتين التنظيميتين لقطاع الاتصالات وقطاع الخدمات المالية ومع وزارات المالية وأصحاب المصلحة الآخرين ضمن عدة أطراف نظراً إلى أن الخدمات المالية الرقمية تشمل مجالات تقع ضمن اختصاص جميع الأطراف،

وإذ يشير إلى

 *أ )* هدف تحقيق النفاذ المالي الشامل بحلول عام 2020 الذي حدده البنك الدولي وإلى أن هذا الهدف سيتحقق على الصعيد العالمي من خلال توفير النفاذ إلى حساب معاملات مالية أو جهاز إلكتروني لحفظ الأموال وإرسال وتلقي المدفوعات بوصفه اللبنة الأساسية لتمكين الناس من إدارة حياتهم المالية؛

*ب)* أن مجموعة البنك الدولي تعهدت بتمكين مليار شخص من الحصول على حسابات معاملات مالية من خلال تدخلات محددة لتحقيق هذا الهدف؛

*ج)* أن التشغيل البيني، *ضمن جملة أمور*، هو عنصر هام يتيح إجراء معاملات السداد الإلكترونية بطريقة سهلة وميسورة التكلفة وسريعة وسلسة وآمنة عن طريق حساب للمعاملات المالية، وأن الحاجة إلى التشغيل البيني هي أيضاً أحد النتائج التي توصل إليها فريق المهام المعني بجوانب الدفع في الشمول المالي (PAFI) التابع للجنة المعنية بالمدفوعات والبنى التحتية للسوق (CPMI) ومجموعة البنك الدولي، الذي حدّد التحسينات اللازمة في أنظمة وخدمات الدفع القائمة من أجل زيادة الشمول المالي، مع الإقرار بأن تنفيذ المعايير القائمة وأفضل الممارسات ينبغي أن يندرج في عداد الأولويات؛

*د )* أنه على الرغم من النجاح الهائل للخدمات المالية المتنقلة في بلدان مثل كينيا وتنزانيا وباراغواي وأوغندا وزمبابوي، فإن الخدمات المالية الرقمية لم تحظَ بنفس القدر من النجاح وحجم الاستعمال في كثير من الاقتصادات الناشئة الأُخرى، ولذلك تدعو الحاجة إلى مواصلة وتسريع الجهود لنشر المعايير والأنظمة الداعمة للخدمات المالية الرقمية؛

*ﻫ )* أهمية القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية الرقمية ولا سيما للأشخاص من الأسر ذات الدخل المنخفض من أجل تحقيق الشمول المالي؛

*و )* عمل الفريق المتخصص المعني بالخدمات المالية الرقمية (FG DFS) الذي عُرض على الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات عام 2017؛

*ز )* زيادة الاهتمام باستخدامالخدمات المالية المتنقلة في البلدان النامية،

يقرر

1 مواصلة دراسة موضوع الخدمات المالية الرقمية من أجل زيادة الشمول المالي في البلدان النامية؛

2 تشجيع التعاون بين الهيئات التنظيمية للاتصالات وسلطات الخدمات المالية من أجل إعداد وتنفيذ المعايير والمبادئ التوجيهية؛

3 تشجيع استخدام أدوات وتكنولوجيات رقمية مبتكرة حسب الاقتضاء لدفع عجلة الشمول المالي للجميع،

يكلف لجنتي الدراسات 3 و12 لقطاع تقييس الاتصالات

1 بمواصلة دراسة وتطوير المعايير واللوائح والمبادئ التوجيهية في مجال الخدمات المالية الرقمية في إطار المسألة 12/3 والمسألة 13/12؛

2 بمواصلة دراسة مجالات التشغيل البيني ورقمنة المدفوعات وحماية المستهلكين وجودة الخدمة والبيانات الضخمة والوكلاء، حيثما لا تؤدي مثل هذه الدراسات والمعايير والمبادئ التوجيهية إلى تكرار الجهود الجارية في مؤسسات أُخرى وتكون متعلقة بولاية الاتحاد؛

3 بمواصلة جهودها في مجال التعاون بين هيئات تنظيم الاتصالات والمصارف المركزية؛

4 بالتنسيق والتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة المعنية بوضع المعايير (SDO) والمؤسسات التي تضطلع بمسؤولية رئيسية عن وضع معايير الخدمات المالية وتنفيذها وبناء القدرات، ومع الأفرقة الأخرى ذات الصلة في الاتحاد،

يكلّف قطاع تنمية الاتصالات

1 بمواصلة الدراسات الإقليمية المتعلقة بالشمول المالي الرقمي؛

2 بتشجيع المناطق على رعاية مبادرات جديدة للشمول المالي الرقمي؛

3 بمواصلة جهوده في دعم الأعضاء بالتوعية بالشمول المالي الرقمي،

يكلّف مديري مكتبي تقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات

1 بالتعاون عن كثب وتقديم المعلومات والدعم بشأن المسائل التي يشملها هذا القرار؛

2 بتقديم تقرير عن التقدم المحرز بشأن تنفيذ هذا القرار إلى المجلس سنوياً؛

3 بدعم إعداد التقارير وأفضل الممارسات بشأن خدمات الشمول المالي، مع أخذ الدراسات ذات الصلة في الاعتبار، حيثما يندرج ذلك بصورة واضحة ضمن ولاية الاتحاد ولا يؤدي إلى تكرار العمل الذي تضطلع بمسؤوليته المؤسسات والمنظمات الأُخرى المعنية بوضع المعايير؛

4 بإنشاء منصة، أو التوصيل بالمنصات القائمة حيثما أمكن، للتعلّم من الأقران والحوار وتبادل الخبرات في الخدمات المالية الرقمية بين البلدان والمناطق، والهيئات التنظيمية من قطاعي الاتصالات والخدمات المالية وخبراء الصناعة والمنظمات الدولية والإقليمية؛

5 بتنظيم حلقات دراسية وورش عمل لأعضاء الاتحاد بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات الأُخرى المعنية بوضع المعايير من أجل إذكاء الوعي وتحديد الاحتياجات الخاصة للمنظمين والتحديات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي،

يدعو الأمين العام

إلى مواصلة التعاون والتنسيق مع الكيانات الأخرى داخل الأمم المتحدة ومع الكيانات المعنية الأُخرى من أجل بلورة الجهود الدولية المستقبلية للتصدي للشمول المالي بشكل فعّال،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين

1 إلى مواصلة المساهمة بنشاط في لجان دارسات قطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات بشأن المسائل ذات الصلة باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز الشمول المالي، في إطار ولاية الاتحاد؛

2 إلى تشجيع تكامل سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية وحماية المستهلكين من أجل تحسين استخدام الخدمات المالية الرقمية بهدف زيادة الشمول المالي،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى المساهمة في الأنشطة المذكورة أعلاه والقيام بدور نشط في تنفيذ هذا القرار؛

2 إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية لمعالجة الشمول المالي كأمر ذي أولوية والاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتوفير الخدمات المالية إلى الذين لا يستفيدون من الخدمات المصرفية؛

3 إلى الاضطلاع بإصلاحات تكفل الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تحقيق المساواة بين الجنسين في إطار أهداف هذا القرار.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-1)